مقياس مجتمع المعرفة

مقياس مجتمع المعرفة

السنة الأولى ماستر علم الاجتماع التنظيم والعمل

مجتمع المعرفة

الدكتورة مشري سميرة

2024/2025

قائمة المحتويات

I-المحاضرة الثالثة: الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعرفة وسماته: 5

آ. أسباب ظهور مجتمع المعرفة:.....5

ب. خصائص مجتمع المعرفة:.....5

پ. تصنيفات للمعرفة:.....6

ت. متطلبات مجتمع المعرفة:.....7

ث. مؤشرات مجتمع المعرفة:.....7

قائمة المراجع 11

مراجع الأنترنيت 13

I المحاضرة الثالثة: الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعرفة وسماته:

آ. أسباب ظهور مجتمع المعرفة:

هناك مجموعة من الأسباب ساهمت في ظهور مجتمع المعرفة نلخصها في النقاط الآتية:

- التقدم في مجال التقنيات الحديثة، بحيث أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة وتحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد قائم على الجهد العضلي و العمل إلى اقتصاد قائم على الجهد الذهني والمعرفة.
- التطور الاقتصادي طويل المدى والذي كان من أهم دعائم مجتمع المعرفة بما فيه من معلومات وشبكات الانترنت الحاسبات، ونقل البيانات ونظم الاتصالات، والبرمجيات.
- التطور الكبير للعولمة وما عرفته من تدفق في التقنيات والاقتصاد والمعرفة والأفكار عبر الحدود وبين مختلف الدول.
- التفاعل بين التقدم في مجال التقنيات الحديثة والعولمة بحيث أدى هذا إلى ربط العالم بعضه البعض بصورة مذهلة وتحركت رؤوس الأموال بين الدول و انتقلت الشركات من بلدانها الأصلية إلى بلدان أخرى.
- الأحداث العالمية التي ظهرت في العالم بأسره وخاصة في الدول الغربية و التي تعد عامل جديد من عوامل التغيير في المجتمع وأدت إلى ظهور مجتمع المعرفة.

ب. خصائص مجتمع المعرفة:

يتسم مجتمع المعرفة بعدد من السمات منها ما يلي:

1. الانفجار المعرفي: يتسم مجتمع المعرفة بتوافر وتشجيع مستوى عالي من التعليم والنمو المتزايد في قوي العمل التي تملك المعرفة وتحقق سرعة الابتكار والتجديد والتطوير، كما يتسم بالاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك للمعلومات وامكانية اعادة صياغتها وتشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية معقدة، بالإضافة إلى استغلال مراكز للبحوث الموجودة بالمجتمع بحيث تكون قادرة على إنتاج المعرفة على نطاق واسع وبشكل يحقق الاستفادة الشاملة من الخبرات المتراكمة بالمجتمع.
2. سرعة الاستجابة للتغير: يتسم مجتمع المعرفة بتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني بعيدا عن أدوارها التقليدية بحيث تمارس دور الهيئات (الذكية) التي تحقق السرعة والدقة في اكتشاف وعرض التيارات والاتجاهات السلبية والايجابية داخل المجتمع التي تهدده بالفشل، وقد تحوله بعيدا عن أهدافها، كما يتسم مجتمع المعرفة بتغير طبيعة الوظيفة والعمل حيث به مفاهيم متطورة مثل الجامعة الافتراضية والعيادة التي تقدم استشارات والعلاج عن بعد، والتجارة الالكترونية والعمل في المنزل على أن تكون أعلى مستوى من الجودة والكفاءة.
3. التطور التكنولوجي: إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الأساليب والنظم المقدمة تلعب الدور الرئيس في مجتمع المعرفة، فهي تساعد على قيام مجتمع المعرفة وتدعم خصائصه ومقوماته، حيث يتسم مجتمع المعرفة بسرعة اكتساب القدرات والمعارف الجديدة، بالإضافة إلى توافر نمط من التكنولوجيا

الأحدث والأحسن أداء والأرخص سعرا والأصغر حجما والأخف وزنا والأكثر تقدما وتعقيدا التي تتطلب نموا متزايدا في القدرات البشرية التي تضم العلماء والمطورين والتقنيين، إن مجتمع المعرفة هم مجتمع قادر على إنتاج البرمجيات (أشكال المعرفة المختلفة) وليس فقط استخدام أو حتى إنتاج المعدات الصلبة أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة.

4. إنهيار الفواصل الجغرافية والتنافس في الوقت: التنافس في عاملي الوقت والعمل في كل من مواقع مجتمع المعرفة هو السمة الأبرز له، ولا توجد به حدود زمنية أو فواصل جغرافية لتوفير الخدمات والمنتجات.

ب. تصنيفات للمعرفة:

ارتبط تصنيف المعرفة في كثير من الأحيان بالتخصصات العلمية، والمدارس الفكرية، وهو مايجعل لها تصنيفات عدة ومتعددة، فحسب تقسيم شيلر لها فهي نوعان يسمي الأول منها بالمعرفة المصطنعة وهي تتضمن الأساطير والخرافات إلى جانب المعرفة المتضمنة في اللغة الفلكلورية الطبيعية ثم المعرفة الدينية إضافة إلى الأشكال الأولية للمعرفة الصوفية والمعرفة الفلسفية الميتافيزيقية والمعرفة الوضعية ثم المعرفة التكنولوجية، أما النوع الثاني فيعرف بالمعرفة الطبيعية إلى حد ما وهي معارف لا تكون صادقة أو ثابتة.

ثم أن هناك تصنيف آخر يصنفها إلى معرفة اجتماعية أولية التي تنشأ عبر الخبرة الشخصية نتيجة للتكرار، وكذا معرفة عامية تابعة من العواطف والأحاسيس لا العقل، في حين نجد المعرفة المصطنعة التي تتفق مع ما جاء في تصنيف شيلر لها، ثم تأتي المعرفة الضارة التي تتجسد في الادعاء والتلفيق والانتحال والدهاء، ثم المعرفة المتجسدة في الإفساد والأضرار الناتجة عن سوء استخدام التقنيات، وأخيرا المعرفة الفلسفية والتي تعتبر امتدادا لسلطات المعرفة العامية.

لقد حدد سبندر Spender عدة أنواع للمعرفة، فنجد منها المعرفة التنظيمية وهي معرفة صريحة واضحة تتجسد في الحقائق والنظريات والمفاهيم التي تعلمها الفرد أو تم اكتشافه لها عن طريق الخبرة، ثم المعرفة الموضوعية وهي معرفة ضمنية مشتركة، وتأتي المعرفة الآلية المكتسبة من خلال المهارات والمواهب والآراء الشخصية النابعة عن التفاعل، وأخيرا المعرفة التجميعية هي معرفة ضمنية تتمثل بمعرفة الجماعة.

كما أن هناك من يصنفها في ثنائيتين، فنجد منها المعرفة العامة والتي تنتج كمحصلة لمعالجة كمية كبيرة من البيانات فهي تتسم بطبيعة ديناميكية محتواها متغير باستمرار، كما نجد نوع آخر من المعرفة وهو المعرفة الشخصية التي ترتبك بالفرد الواحد وهي على ارتباط كبير بإمكانيات بالعقل البشري للفرد وكذا درجة الذاكرة التي يمتلكها.

ثم أن البيلاوي بدوره قدم هو الآخر تصنيف للمعرفة يختلف نوعا ما عن التصنيفات السابقة حيث إنه قد حصرها في نوعين فالنوع الأول هو المعرفة الداخلية وتشير هذه المعرفة إلى تلك التي تنتج من أنشطة وتفاعلات الأفراد فيما بينهم وكذلك تفاعلهم وعلاقاتهم بعناصر البيئة الخارجية المحيطة بهم ونتائجها وتأثيراتها. أما النوع الثاني فهو المعرفة الخارجية وهذا النوع من المعرفة يتضمن المعرفة التي يستمدها الأفراد العاملون أو المنظمة نفسها من مصادر خارجية توجد في البيئة المحيطة بها.

ومما سبق يمكن تصنيف المعرفة إلى:

- المعرفة التنظيمية:

المعرفة التنظيمية هي معرفة متخصصة داخل التنظيمات المختلفة، فالمنظمات اليوم تحوز على كم كبير من المعارف التي تحتاجها والتي يمكن حتى أن تولده في ظل بيئة احتدمت فيها التنافسية وانتقل فيها العالم من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة.

- والمعرفة التنظيمية تشير إلى ما تملكه المنظمة في ذاكرتها التنظيمية من معلومات، وإلى العمليات العقلية في ذهن المديرين وبقية العاملين في المنظمة من إدراك وتعلم وتفكير وتسبيب، وبما يسهم في تكوين آراء واتجاهات وتوقعات تهيئ رؤية دقيقة عن بيئة المنظمة ونوع الاختيار الاستراتيجي المعزز لبقائها، فهي إذا جميع الوسائل التي تستخدمها المنظمة لاكتشاف سلسلة السلوك الممكن والتي ستتبع فعليا.

- كما أشار بيكلي وكورتر Bukley and Corter إلى أن المعرفة التنظيمية هي الحافز للعمل والتي تجعل الأفراد مدركين لإمكانياتهم وكيف يمكن لهم تحقيقها، ويضيفان أن المعرفة التطبيقية هي ذلك النوع الضروري للأعمال حيث تستخدم في اتخاذ القرارات وإنجاز العمال.

ويمكن تحديد أنواع المعرفة التنظيمية إلى عدة تصنيفات وذلك من خلال ما قدمه المختصين في الموضوع حيث نجد منها ما يلي:

• لقد حدد سبندر Spender عدة أنواع للمعرفة وهذه الأنواع تتقاطع بدرجة كبيرة مع الدراسات الخاصة بالتنظيمات وهذه الأنواع هي:

- المعرفة التنظيمية الصريحة: وهي معرفة صريحة واضحة تتجسد في الحقائق والنظريات والمفاهيم التي تعلمها الفرد أو تم اكتشافه لها عن طريق الخبرة.

- المعرفة الموضوعية: هي نوع من المعرفة يتم تقاسمه بين أفراد المنظمة أي المعرفة الضمنية المشتركة.

- المعرفة الآلية: وهي معرفة يكتسبها الفرد خلال العملية وهي تتجسد من خلال المهارات والمواهب والآراء الشخصية كنتيجة ومحصلة للتفاعلات القائمة.

- المعرفة التجميعية: هي معرفة ضمنية تتمثل بمعرفة الجماعة.

كما أضاف أيضا سبيندر Spender تصنيفا آخر للمعرفة ارتكز فيه على أفكار شستر برنارد C. Bernard في نظرته للمنظمة كنظام اجتماعي يقوم على التعاون بين الفرد والمنظمة، حيث نظر إلى المعرفة من منظور اجتماعي مشيرا إلى أنها حصيلة للتفاعل بين الفرد والمجتمع حيث ميز في هذا الصدد بين أربعة أنماط من المعرفة وهي:

- المعرفة الواعية Conscious Knowldge : وهي عبارة عن معرفة فردية وصريحة تتجسد في الحقائق والمفاهيم والأطر والنظريات التي يمكن للفرد تعلمها واكتشافها.

- المعرفة الموضوعية Objective Knowldge : وهذا النوع من المعرفة تتقاسمه الجماعة داخل المنظمة والقسم يكونها معرفة صريحة.

- المعرفة الآلية Automatic Knowldge : وهذا النوع من المعرفة يكتسبه الفرد من خلال العمل وتراكم الخبرات التي اكتسبها من خلال أدائه لالتزاماته، فهذا النوع من المعرفة يتميز بكونه معرفة ضمنية تتجسد في مختلف المهارات الفنية والمواهب والآراء الصادرة من الأفراد.

- المعرفة الجماعية Collective Knowledge : في المعرفة الضمنية الموجودة لدى الجماعة وتتميز بكونها معرفة اجتماعية كامنة.

في الأخير نصل إلى نقطة مهمة وهي ضرورة الوقوف على العديد من القضايا التي ترتبط بمنظمات المعرفة كنوع جديد من المنظمات الذي يشتغل بصورة أساسية بمورد المعرفة، كما يجب الإشارة أيضا إلى أن الاهتمام بمجال منظمات المعرفة لازال بحاجة ماسة للمزيد من الجهود لأجل التحكم في مداخل ومخارج الموضوع.

ت. متطلبات مجتمع المعرفة:

إن التوجه نحو هذا النمط من المجتمعات ليس بالأمر العبثي الذي قد يعتقده البعض حيث لا تكفي الشعارات واللافتات لأجل بلوغ مرحلة مجتمعات المعرفة، إن أبسط ما يتطلبه هذا المجتمع هو إشاعة المعرفة بين أفراده، وعلى العموم هناك مجموعة من المتطلبات التي يقوم عليها مجتمع المعرفة ما يلي:

1. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح الذي يتم في حدود القانون.
2. النشر الكامل للتعليم راقي النوعية في جميع مستوياته مع ضرورة إعطاء عناية خاصة للتعليم العالي والتعليم المستمر مدى الحياة.
3. توظيف العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير الثقافي في جميع النشاطات المجتمعية.
4. التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وقصد إقامة دعائم هذا المجتمع على نحو صحيح يجب العمل بكل موضوعية على رصد المعيقات التي تحول دون بلوغ المجتمع هذه المرحلة ومن ثم تصحيح هذه الاختلالات.

ث. مؤشرات مجتمع المعرفة:

هناك تنوع على مستوى المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مجتمعات المعرفة، ومدى بلوغ أي مجتمع لهذه المرحلة، وهذه المؤشرات تتراوح بين ما هو علمي واجتماعي ثقافي وسياسي واقتصادي وحتى تكنولوجي ويمكن الوقوف عند هذه المؤشرات كالتالي:

• مؤشرات علمية:

هذا النوع من المؤشرات يرتبط بحجم الإنتاجية العلمية والتفوق العلمي الذي يحوزه المجتمع، ويمكن أن ترتبط به المؤشرات التي يمكن من خلال قياس هذا المتغير وهي:

- عدد الأبحاث الأولية وعدد الأبحاث المتقدمة.
- عدد العلماء والمهندسين العاملين في الأبحاث التي تستهدف تطوير المجتمع.
- حجم الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بالناتج الإجمالي.
- عدد براءات الاختراع المسجلة في المجتمع والتي يحصل عليها العلماء.

- حجم التواصل الفعلي والمتوقع بين الأبحاث والتنمية المجتمعية ومدى دعم السلطات والحكومات للبحث العلمي وتبني نتائجه.
- عدد الكتب العلمية المترجمة من لغات مختلفة إلى لغة المجتمع الأصلية.
- تنوع التخصصات العلمية والتكنولوجية.

• مؤشرات تكنولوجية:

ترتبط هذه المؤشرات بالتكنولوجيا الحديثة لا سيما ما تعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء تعلق الأمر بناحية إنتاجها أو استخدامها ومن أبرز المؤشرات في هذا الصدد ما يلي:

- وجود نسبة أرباح إنتاجية عالية وبالأخص في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات.
- ظهور وازدهار صناعات جديدة مرتكزة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على غرار وسائل الإعلام المتعددة التجارة الإلكترونية الصناعة القائمة على الشبكات وغيرها.
- مؤشر عدد الهواتف الثابتة والنقالة المستخدمة من قبل أفراد المجتمع واتساع شبكات الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات من خلالها.
- مؤشر عدد الحواسيب ومستخدمي الانترنت وحيازة الأجهزة الإلكترونية مثل الفاكس والهواتف وغيرها المستعملة من طرف الأفراد والمؤسسات والجماعات.
- عدد تراخيص استخدام التكنولوجيا المستوردة منها أو المصدرة وحجم صادرات منتجات التكنولوجيا. مدى توفر البنية التحتية لمجتمع المعلومات، ومدى تأهل الأفراد والأسواق مع النقلة النوعية لمجتمع المعلومات.
- مؤشر عدد وسائل الإعلام الجماهيري المستخدمة من أجهزة راديو وتلفزيونات وصحف ومجالات محلية بالإضافة إلى وسائل الإعلام العالمية كوكالات الأنباء العالمية والبرامج التلفزيونية المستوردة.
- مؤشر تصفح المواقع الإخبارية أو الطبعات الإلكترونية للصحف عبر الانترنت.

• مؤشرات اجتماعية ثقافية:

وهذه المؤشرات على صلة وارتباط بالنمو الحاصل في الجانب العلمي والثقافي لدى أفراد المجتمع، ويمكن الوقوف عند هذه المؤشرات كالتالي:

- بروز الوعي المعرفي لدى أفراد المجتمع، ويتجلى من خلال توجه الجميع للحصول على المزيد من المعلومات والمعارف والخبرات والمهارات في شتى المجالات وعدم التفوق في تخصص بعينه.
- ضرورة إتاحة فرصة الحصول على المعلومات والمعارف بالنسبة لجميع الأفراد في المجتمع كحق من حقوق المواطنة انطلاقا من مبدأ "المعرفة للجميع" حيث إنها ليست حكرا لفرد دون آخر، ويتجلى هذا في انتشار مراكز عقد الدورات التدريبية لجميع الأفراد في كل مكان وفي كل التخصصات التي يحتاجها مجتمع المعرفة كالتدريب على الحاسب الآلي واللغات الأجنبية وغيرها.
- الارتفاع في مستوى معيشة الأفراد، ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع.

• مؤشرات اقتصادية:

ترتبط المؤشرات الاقتصادية بجانب النمو الاقتصادي في مجتمع ما، وتتجلى هذه المظاهر في التالي:

- اعتبار المعلومات والمعرفة بأنها السلعة أو الخدمة الرئيسية، وأنها هي مصدر القيمة المضافة، حيث تصبح المعرفة والموارد البشرية المتعلقة والمتدربة من أهم موارد الإنتاج.
- إنجاز الأفراد لجميع الأعمال تكنولوجيا عن طريق الحاسوب والانترنت أي تحويل جميع القطاعات والمصالح إلى قطاعات ذكية.
- السرعة في إنجاز الأعمال والقضاء على البيروقراطية مع انخفاض تكاليف الإنجاز من خلال الاعتماد بصورة أكبر على الحاسبات الآلية كبديل عن الأفراد.

• مؤشرات سياسية:

هذا النوع من المؤشرات يرتبط بمدى انتشار الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، ومدى معرفتهم الدقيقة بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم، ويمكن الوقوف عند هذه المؤشرات من خلال التالي:

- سيادة وانتشار الثقافية والوضوح السياسي بين الحاكم والمحكوم الأمر الذي يساعد على نشر الحرية الفكرية وحرية إبداء الرأي والإرادة القوية، والقضاء على الفساد والانحراف، وسيادة روح المواطنة والولاء والانتماء.
- تعزيز الإصلاح السياسي الهادف إلى التحول من الشمولية السلطوية ومن القهر السياسي إلى الديمقراطية وممارسة الحريات.
- بعد تحقيق المجتمع للثقافية وهذا الإصلاح المنشود يشترك جميع أفراد المجتمع في صناعة القرارات الإستراتيجية والمصيرية لهم.

معيقات بلوغ مجتمع المعرفة:

هناك العديد من المعيقات التي تحول دون بلوغ مستوى مجتمعات المعرفة وهي عديدة ومتنوعة وقد توجد في أي مجتمع بنسب متفاوتة خصوصا المجتمعات النامية، وتعد عملية تذليل هذه المعيقات في حد ذاتها

من متطلبات إقامة دعائم مجتمع المعرفة، ويمكن تعديد هذه الصعوبات في النقاط التالية:

أ- معوقات تكنولوجية:

- عدم القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي السريع، مما يزيد حدة الفجوة التكنولوجية داخل بعض المجتمعات. - تنامي الاحتكار التقني، حيث أن التقنية تصبح حكرا على البعض دون البعض الآخر حتى داخل المجتمع الواحد.

- تفاقم الانغلاق التكنولوجي والتقوقع حول الذات حفاظا على سيادة الأوضاع في صورتها الاستاتيكية وخشية التغيير الذي قد يلحق بهذه المجتمعات نتيجة التكنولوجيا.

ب- معوقات اقتصادية:

- إشكالية توطين التكنولوجيا بسبب ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات، حيث أن مراجعة التحديات التي تفرضها التقنيات الجديدة في مجال النمو الاقتصادي في مجتمع المعرفة، يمكن ملاحظة النقاط التالية:

- ابتكار نواتج وسلع وطرائف إنتاج جديدة وزوال أخرى.

- تعديل كبير في نوعية وأسعار السلع وجودتها، الأمر الذي أفقد الصناعات التقليدية القدرة على المنافسة.

- تعديلات جذرية على البرامج التعليمية ودورها وطبيعة شهاداتها.

- تعديلات جوهرية في نظام الإدارة واللامركزية الإدارية نتيجة للتطورات الحاصلة في نظم معالجة المعلومات والاتصالات الأمر الذي يسمح بالانتقال للحكومة الإلكترونية.

- تغييرات واسعة ومتسارعة في هيكلية العمالة ونوع وعدد فرص العمل المتاحة.

- الطلب المتزايد على معارف جديدة في شهادات تخرج العاملين.

- بروز فرص عمل جديدة لم تكن متاحة ضمن الاقتصاد الكلاسيكي خصوصا على مستوى الخدمات بمختلف أنواعها.

- تعديلات جذرية على هيكليات مختلف قطاعات الإنتاج وفي الدخل القومي والفردي.

- خفض عدد وظائف القطاع العام على حساب تنامي فرص العمل في القطاع الخاص.

- حدوث منافسة واسعة لمختلف السلع والخدمات والصناعات في السوق المحلية والعالمية. - تغيرات عميقة على مستوى عمل الإدارة وفي الأعمال المكتبية المتوافقة معها.

- تسارع نمو تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الدول الغنية لأجل سد الحاجات المتزايدة لهذه التقنيات.

- تزايد عمليات الإبداع والابتكار في مجالات المعرفة والثقافة.

- الانتقال من نقل المعرفة إلى ابتكار المعرفة وزيادة قدرة الدول لاسيما النامية على ذلك وعلى تلبية الطلب من الابتكارات الجديدة.

- الانتشار الواسع للشركات الصغيرة وشركات العائلة، حيث بإمكان كل رب عائلة أن يصبح رب عمل من منزله.

ج- معوقات سياسية:

- الصعوبات المتعلقة بوضع السياسات المتعلقة بالتنمية المعلوماتية.

- الانحياز الفاضح للمنظمات الدولية إلى صف الدول الكبرى على حساب الدول النامية والتي تعاني من الفجوة المعرفية.

- سيطرة السلطة في بعض المجتمعات على مؤسسات البحث العلمي حيث يؤدي ذلك لإخضاعها لأغراضها الخاصة.

- عدم تفتح هذه الأنظمة السياسية مما يؤدي إلى فشل كل محاولا الإبداع الجاد ويقضي على فرص إنتاج المعرفة.

د- معوقات اجتماعية وثقافية:

- سوء فهم الناس للدين على الرغم من أن الدين يحض ويدعو للعلم والمعرفة. إلا أنه قد يصطدم ببعض التأويلات المتطرفة التي أضرت بالتنمية.

- حاجز اللغة خصوصا لدى عدة مجتمعات التي تستخدم اللغة العربية وتنطق بها، حيث تواجه هذه اللغة تحديات عدة حيث أن الحاجة إلى المعرفة التامة تتطلب اللغات الأجنبية كنافذة يمكن أن يطل من خلالها المجتمع على الثقافات العالمية جنبا إلى جنب مع اللغة العربية.

- نظام الدراسات العليا الجامعية الذي يعاني من اختلالات تؤثر سلبا على مخرجاته بما فيها تشكيل مجتمع المعرفة.

- قصور الرؤية المستقبلية للباحثين وانشغالهم بالأمور المعاشية.

- غياب الإمكانيات والأجهزة المساعدة في البحث.

- عدم مسايرة البحوث الجامعية للتطورات النشطة في جميع مجالات الحياة العلمية والعملية والإبداع.

قائمة المراجع

[1] إيهاب خليفة (2019)، مجتمع ما بعد المعلومات، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع

[10] فاطمة عبد المنعم محمد معوض (2021)، التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة: إدارة مدن المعرفة بالمملكة العربية السعودية أنموذجا، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، المجلد(94)، المملكة العربية السعودية: جامعة سوهاج، الصفحات 1211-1242.

[11] مايكل هيل (2004)، أثر المعلومات في المجتمع: دراسة لطبيعتها وقيمها واستعمالها، أبو ظبي: مركز الإمرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

[2] بورقعة سمية وعثماني مباركة (2018)، التعليم العالي ودوره في بناء مجتمع المعرفة، المجلة

[3] الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد (1)، العدد (4)، جامعة جيجل، الصفحات 168-184

[4] داود خليفة (2021)، مجتمع المعرفة في العالم العربي: الرهانات والتحديات، مجلة مقاربات فلسفية، المجلد(8)1، الجزائر.

[5] ربيحة نبار(2021/2022)، مطبوعة: مجتمع المعرفة، الجزائر: جامعة حمة لخضر -الوادي

[6] سورية ديش (2016)، حودة البحث العلمي، المؤتمر العلمي الموسوم بـ: نحو بناء استراتيجية تحويل الطالب إلى باحث، المنعقد بتاريخ 8نوفمبر2016، مصر: جامعة بني سويف.

[7] الطاهر غراز وبدرة العمراني(2022)، ظهور مجتمع المعرفة في ظل تبني الجودة بالتعليم العالي عرض تحليلي، مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية، المجلد(2)، العدد(1)، الصفحات 67-94.

[8] عبد الحسن الحسيني (2008)، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة- قراءة في تجارب الدول العربية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

[9] عيسى العسافين (2000)، مجتمع المعلومات، الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية السورية.

مراجع الأنترنيت

[12] أكاديمية BTS (2020)، ماهي معايير الجودة في البحث العلمي؟، تاريخ الزيارة 3/11/2024، https://www.bts-academy.com/blog_det.php